

طلال عوكل\*

## قراءة في أحداث غزة.. أزمة عارضة أم أزمة بنيوية؟

وسط تصاعد العدوان الاحتلالي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وعلى غير ما يتوقعه كثيرون، شدت الأحداث التي وقعت في قطاع غزة، وأواسط تموز/يوليو الماضي، الأنظار بقوة إلى ما يعتمل تحت سطح الأحداث الضخمة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، وقيام السلطة الوطنية في السنة التالية حتى اللحظة.

البعض تابع تلك الأحداث من منطلق ما تنطوي عليه الأسماء والألقاب والتغييرات والأساليب من إثارة، والبعض الآخر ذهب إلى عمق الأزمة ومكوناتها وخصائصها وأبعادها. وبعيداً عن العواطف والتمنيات نحاول في هذه المقالة الغوص قدر الإمكان في طبيعة الأزمة، وأسبابها، وآفاق حلها. ونبدأ بتلخيص لأهم الوقائع.

### شريط الأحداث

لم تكن الأحداث الصاخبة التي شهدتها قطاع غزة ابتداء من ١٦ تموز/يوليو الماضي، وفتت أنظار العالم، واستقطبت اهتمام وسائل الإعلام على اختلاف تبعيتها واتجاهاتها، سوى الإشارة أو الشرارة التي تعلن وجود أزمة عميقة تعصف بالنظام السياسي الفلسطيني برمته.

ففي ذلك اليوم جرى اختطاف قائد الشرطة الفلسطينية، اللواء غازي الجبالي، على يد كتائب شهداء جنين، التي لم تطلقه إلا بعد وساطة من رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية اللواء أمين الهندي، ورئيس جهاز الأمن الوقائي العميد رشيد أبو شبك، بالإضافة إلى أمين سر حركة "فتح" في قطاع غزة أحمد حلس، واتصال هاتفي بين الرئيس ياسر عرفات وزعيم الجماعة الخاطفة.

بعد ذلك بساعات قليلة قامت كتائب أحمد أبو الريش في خان يونس باختطاف أربعة نشطاء فرنسيين يعملون متطوعين زائرين في مستشفى الهلال الأحمر.

وفي الوقت ذاته تقريباً، قامت مجموعة أخرى في رفح باختطاف مسؤول قوات الارتباط العسكري في جنوب قطاع غزة، العميد خالد أبو العلا، ثم أطلقتها، الأمر الذي دفع كلاً من اللواء أمين الهندي والعميد رشيد أبو شبك إلى تقديم استقالتهما إلى

(\* كاتب وصحافي فلسطيني.

الرئيس عرفات، وتبعهما بعد يوم واحد اللواء جمعة غالي، المسؤول عن قوات البحرية. تلك الأحداث شكلت البداية لأحداث أخرى وقعت في غزة والضفة الغربية، واندرجت في سياق إعلان وجود أزمة اختلف كثيرون في تشخيصها، وبالتالي في كيفية النظر إليها، وفي أساليب معالجتها.

قبل ذلك بأيام قليلة، كان المجلس التشريعي الفلسطيني أُلّف أول مرة لجنة خاصة ترأسها النائب مروان كنفاني، رئيس اللجنة السياسية في المجلس، لدراسة الوضع في قطاع غزة، نظراً إلى تفاقم احتجاجات قسم من سكان بيت حانون المحتلة على الآثار الناجمة عن استمرار القصف بصواريخ القسام من منطقتهم على مستعمرة سديروت التي تقع إلى الشرق من قطاع غزة.

أجرت اللجنة الخاصة التي أُلّفها المجلس لقاءات موسعة مع الأهالي، والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسساته، والنخب السياسية والثقافية والإعلامية، وعدد من الشخصيات العامة والتجار، بغرض إعداد تقرير عن الوضع، بما في ذلك تقديم اقتراحات للمعالجة بعد أن حزم المجلس أمره في ضرورة القيام بمسؤولياته إزاء تردي الأوضاع.

وبين جنبات المجلس، ترددت الأحاديث عن نية استدعاء رئيس الحكومة أحمد قريع للمساءلة، بعد تسعة أشهر من الفشل، وكان الاتجاه الغالب يشير إلى إمكان سحب الثقة من الحكومة.

وبالتوازي مع ازدياد الدلالات على اهتمام المجلس التشريعي بالأوضاع العامة، كانت الانتخابات القاعدية في حركة "فتح" في قطاع غزة تظهر عملية استقطاب بين تيارين، شكل عنوانيهما الرئيس عرفات من جهة، ووزير الداخلية السابق محمد دحلان من جهة أخرى. ويقال إن النتائج جاءت في مصلحة تيار دحلان الذي رفع راية الإصلاح داخل الحركة والسلطة.

ولاحقاً، عندما اندلعت أحداث ١٦ تموز/ يوليو، اتسعت الهوة بين التيارين، وبدأ أن الأحداث غير معزولة عن عملية الاستقطاب الجارية.

### من حيث الوقائع اللاحقة

#### نستظهر الملاحظات التالية:

أولاً: اتسعت عملية الاستقطاب لتشمل الضفة الغربية (أحداث جنين و نابلس)، واتخذت أشكالاً جماهيرية، وعنيفة أحياناً، إذ انخرطت كتائب شهداء الأقصى، والجماعات المسلحة الأخرى، المحسوبة على حركة "فتح"، في الأزمة. وفي بعض الأحيان دخلت جماعات أخرى على الخط، كما حدث عندما قامت كتائب الشهيد عز الدين القسام باقتحام سجن غزة المركزي، ومستشفى الشفاء في غزة، الأمر الذي أدى

إلى تصفية ثلاثة عملاء لإسرائيل، وجرح آخرين.

ثانياً: جاءت معالجة السلطة الوطنية للأزمة من خلال جملة من القرارات والإجراءات، التي اتخذها الرئيس عرفات بعد أن امتنع طويلاً من الإقدام عليها.

فلقد أجرى تعديلات مهمة شملت عدداً واسعاً من مسؤولي الأجهزة الأمنية والشرطة، واتخذ قراراً بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، ومنح الحكومة ووزير الداخلية بعض الصلاحيات على عمل الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى عدول رئيس الحكومة عن استقالته. وأعلن، بعد لقائه لجنة موسعة من أربعة عشر عضواً من المجلس التشريعي، قبوله تنفيذ برنامج الإصلاح الذي سبق أن أقره المجلس قبل عامين، وأمر بإحالة بعض ملفات الفساد على القضاء، وخصوصاً ملف الأسمنت الشهير.

لاحقاً لذلك، ولإضفاء الصدقية، أجرت السلطة اتصالات بالإدارة الأميركية، وبأطراف الرباعية الدولية، وبمصر، وأساساً بإسرائيل، من أجل السماح لها بنشر الشرطة والأجهزة الأمنية بأسلحتها في المناطق الفلسطينية لضبط ما سمي حالة الفوضى والفتان الأمني.

ثمة سبب واضح لرفض إسرائيل نشر الشرطة بأسلحتها في الضفة، وعدم ممانعتها ذلك في قطاع غزة. ولو أن إسرائيل وافقت على هذا الأمر في الضفة وغزة لكان ذلك مجرد إجراء تكتيكي موقت؛ ذلك بأن خطة الفصل من جانب واحد تفترض بقاء حالة الفوضى في المناطق، وإضعاف السلطة إلى أبعد الحدود في الضفة، التي ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين أن تقوية السلطة في غزة يجب أن تأتي في سياق الاستجابة للاستحقاقات الأمنية الإسرائيلية.

إن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها السلطة ربما أدت إلى تهدئة المجلس التشريعي مؤقتاً، وربما لاقت استحسان الدول التي سعت منذ فترة طويلة، وضغطت على الرئيس عرفات والسلطة من أجل تعديل الصلاحيات فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية لمصلحة الحكومة، وتوحيدها، وإعادة بنائها. لكن هذه الإجراءات أيضاً أدت إلى إعادة فتح القنوات الأمنية بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية، بعد أن ظلت مغلقة فترة ليست قصيرة. إن إسرائيل تعمل كل الوقت من أجل الهبوط بسقف العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى المستوى الأمني فقط. وكانت أولى نتائج هذه الاتصالات بين السلطة والأطراف المعنية الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ وغير المتوقع من مدينة بيت حانون ومحيطها بعد احتلال دام نحو أربعين يوماً، وبعد أن كانت المؤشرات تقود إلى إمكان التصعيد لا التراجع، وخصوصاً أن المراجع العسكرية والأمنية الإسرائيلية أعلنت بصراحة أن قوات الاحتلال ستبقى في بيت حانون إلى حين الانسحاب من قطاع غزة.

وفي الحين ذاته، أعلنت إسرائيل فتح معبر رفح الحدودي بعد إغلاق تام دام ثلاثة

أسابيع، حاولت خلالها إقناع الجانب الفلسطيني بقبول فكرة استبدال المعبر بآخر. **ثالثاً:** تميز دور فصائل العمل الوطني عامة بالامتناع من دخول ميدان الأزمة والتأثير فيها، إذ اكتفت بإصدار البيانات التي تطالب بالإصلاح وفرض سيادة القانون، وتدين استخدام العنف في معالجة التناقضات الداخلية، وتحذر من الفتنة، بينما عجزت لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في غزة عن الاتفاق على عقد مؤتمر شعبي كانت أقرت إقامته خلال الأيام الأولى للأحداث.

وفي هذه المرة أيضاً تراوحت مواقف الفصائل بين الانتظار السلبي والتعاطف نسبياً مع الرئيس عرفات وقيادة السلطة، وبين العجز عن استلام راية الإصلاح والاندفاع بها بقوة، كي لا تظل حكراً على الخلافات داخل حركة "فتح"، أو أن يجري إجهاض الحالة الناشئة عبر إجراءات محدودة، أو عملية تراخ تؤدي إلى إبقاء الحالة على ما هي عليه.

أمّا منظمات المجتمع المدني، من منظمات غير حكومية، وحكومية، وشبه حكومية، ونقابات، واتحادات شعبية، فإن قلة منها أبدت اهتماماً نظرياً بالإصلاح، على الرغم من شعورها بعمق الأزمة وخطورتها، وهي على العموم تخضع في أغلبيتها لتأثير القيادات السياسية والتنظيمية والأجهزة السلطوية.

### طبيعة الأزمة وجوهرها

يخطئ كل من يعتقد أن الأحداث التي وقعت في قطاع غزة مجرد تعبيرات احتجاجية على الصلاحيات والمسؤوليات والأشخاص، أو أنها تعبير عن حالة الفلتان الأمني والفوضى السائدة في المناطق المحتلة جرّاء العدوان الإسرائيلي المتواصل عليها.

ثمة ميل نحو تقزيم الأزمة وتحجيمها، وشخصنتها، وأحياناً إضفاء طابع المؤامرة الخارجية عليها، إذ اتهم التيار الذي يعتبر نفسه إصلاحياً في حركة "فتح" بالأسرلة، وبتنفيذ مخططات خارجية، تستهدف دور السلطة، والمشروع الوطني الفلسطيني. وبناء على مثل هذه القراءة جاءت المعالجات جزئية وإجرائية، على الرغم من أهميتها، وتناولت الصلاحيات والمسؤوليات.

والحقيقة أن الأحداث التي وقعت وما تلاها، بما في ذلك حالة الفلتان الأمني، والفوضى، وغياب سيادة القانون، ليست سوى دلالات متفاوتة الأهمية على وجود الأزمة، أو أنها على أبعد تقدير بعض نتائج أزمة شاملة عميقة تطال النظام السياسي الفلسطيني، وهي في أساسها ذات جذور سياسية ومؤسسية واجتماعية بالدرجة الأولى.

## البعد السياسي للأزمة

عشية الانتفاضة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان من الواضح أن المشروع السياسي الذي عبر عنه اتفاق أوسلو بلغ حد التآزم والاستعصاء. فلقد انتهت المرحلة الانتقالية من دون أن يجري حتى استكمال تنفيذ الاستحقاقات التي تضمنتها، ناهيك عن فشل المفاوضات والوساطات الخارجية في إنجاز ملف مفاوضات الوضع النهائي وبلوغ التسوية.

واتضح أن السلطة الوطنية، والقوى التي حملت مشروعها، غير قادرة على تجاوز حدود اتفاق أوسلو وقيوده، وبالتالي لم تنجح كل المحاولات في التوصل إلى اتفاق بين التيارات الفلسطينية على قضية إعلان الدولة الفلسطينية من خارج إطار المفاوضات وآلياتها.

وبعد مفاوضات واي بلانتيشن، وواي ريفر، جاءت مفاوضات كامب ديفيد الثلاثية الأميركية - الإسرائيلية - الفلسطينية، في تموز/يوليو ٢٠٠٠، لترسم معالم أزمة استعصاء التقدم بمشروع أوسلو، أو التراجع عنه، الأمر الذي مهد الطريق لاندلاع الانتفاضة، بعد نحو شهرين فقط على فشل كامب ديفيد. وقد أكد فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة التناقض الصارخ بين مشروع الحل الإسرائيلي والفلسطيني، وصعوبة الجسر بينهما بما يؤدي إلى الاتفاق على شكل من أشكال التسوية المقبولة لدى الطرفين.

وعلى الرغم من الترحيب الفلسطيني الواسع، الذي قوبلت به مواقف الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات في كامب ديفيد، فإن الفلسطينيين كانوا استشعروا عمق الأزمة التي يعيشونها، نتيجة فشل المفاوضات من ناحية، ونتيجة تفاقم الفساد وسوء الإدارة، والتصرف في المال العام، والتجاوزات من جانب الأجهزة الأمنية والمتنفذين، من ناحية أخرى. لقد كانت المناطق الفلسطينية عشية الانتفاضة تعيش حالة احتقان داخلي بلغ ذروته، بالتوازي مع وصول الأزمة السياسية التفاوضية إلى ذروة أدت إلى تفريغ حالة الاحتقان في الصراع العنيف الذي اندلع على خلفية اقتحام أريئيل شارون الحرم القدسي.

والواقع أن الانتفاضة، كتتويج للأزمة، كانت حتمية فلسطينية بقدر ما كانت حتمية إسرائيلية. فلقد كانت التحضيرات الإسرائيلية لمواجهة اندلاع انتفاضة شعبية واضحة، وكانت السيناريوهات للتعامل معها مطروحة على طاولة الأجهزة الأمنية والجيش، وليس في الأدرج. ويبدو أن الإسرائيليين أعدوا العدة لمجابهة من النوع الذي وقع منذ هبة النفق في إبان عهد نتنياهو سنة ١٩٩٦، إذ يعرف الجميع، منذ ذلك الوقت، خطة "حقل الأشواك" التي نفذها الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية

لاحقاً.

لقد أراد الإسرائيليون كسر الإرادة الفلسطينية، وإرغام السلطة الفلسطينية على قبول الرؤية الإسرائيلية للتسوية، التي بلورها بعد أشهر قليلة على اندلاع الانتفاضة أريئيل شارون، بما عرف بالتسوية المرحلية طويلة الأمد، التي تفترض توفير إمكان إقامة الدولة الفلسطينية على قطاع غزة وعلى ٤٢٪ من الضفة الغربية، من دون القدس، ومن دون الاقتراب من قضايا التسوية النهائية.

على الجانب الآخر، أراد أصحاب خيار أوسلو بين الفلسطينيين أن تشكل الانتفاضة أداة لتحسين مواقعهم وشروطهم التفاوضية، الأمر الذي يفسر تردد وتأخر بعض الاتجاهات الفلسطينية، وخصوصاً في المعارضة، عن الانخراط بقوة في الانتفاضة، إلى أن أصبح واضحاً أنها تجاوزت ما أرادته السياسة الرسمية الفلسطينية. عبرت الانتفاضة عن حالة تصادم بين البرنامج الإسرائيلي والفلسطيني، اللذين لم تنجح المحاولات السابقة في الجمع بينهما على اتفاق يلبي مصالح الطرفين من دون إخلال شديد ببرنامج أي منهما، ولكنها - أي الانتفاضة - جاءت بدوافع لدى كل طرف لخلق شروط إنجاح برنامجه.

بعد نحو أربعة أعوام على الانتفاضة، وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الصاخبة التي نجمت عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، جاءت نتائج الصراع الدامي لتتنقل الخطر على المشروع الوطني الفلسطيني إلى مقام جديد، إذ إنه مهدد فعلياً من جانب خطة شارون أحادية الجانب. لقد غيرت إسرائيل/شارون قواعد اللعبة، واستفادت إلى حدود بعيدة من حالة الضعف العربي، واحتلال العراق، وتهديد سورية وإيران، وحتى بعض الدول الصديقة للولايات المتحدة، واستفادت أيضاً من الانحياز الأميركي الأكثر سفوراً في دعمه السياسة الإسرائيلية، ولخصه إلى حد كبير ما سُمي وعد بوش في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

ثمة، إذاً، انغلاق في الأفق السياسي، وتراجع إمكانات تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني الذي يشكل الحد الأدنى لأي تسوية تستند إلى الشرعية الدولية.

لقد رسمت إسرائيل الحدود الجديدة عبر الجدار الفاصل الذي يصادر نحو نصف الضفة الغربية، ويحولها إلى كنتونات، ويعزلها عن القدس. وسيتحول قطاع غزة وشمال الضفة، الذي ستنسحب منه إسرائيل وفق خريطة الطريق، إلى سجن كبير وفق المواصفات الإسرائيلية، وستبقى المستعمرات في الضفة، وسيبقى الاحتلال قائماً، بينما بقية قضايا ملف المفاوضات النهائية أصبحت كلها مستبعدة في ضوء إصرار حكومة شارون على فرض حله المرحلي طويل الأمد.

لقد بدا الارتباك الفلسطيني واضحاً حين غابت الأجوبة عن الأسئلة الملحة التي

تطرحها خطة شارون أحادية الجانب، والانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة، في حين تلح أطراف إقليمية، وخصوصاً مصر والأردن، ودولية في ضرورة أن تجري السلطة الوطنية تغييرات أساسية في مجالي الأمن والإصلاح، بما يستجيب لمتطلبات تنفيذ خطة شارون التي يرحب كثيرون اقترباً موعد تنفيذها في حال توصل لليكود مع العمل إلى اتفاق بشأن إعادة بناء الائتلاف الحكومي.

هنا يمكن العثور على علاقة قوية بين وقوع أحداث غزة وبين الحاجة إلى تقديم السلطة أجوبة عن الأسئلة التي تطرحها الخطة الإسرائيلية، ولا سيما أن ثمة من يطرح الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة على أنه فرصة يجب انتهازها، وأنه واحدة من ثمار المقاومة التي يجب عدم التفريط فيها، على طريق استكمال النضال لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

وعلى الصعيد السياسي أيضاً لم تنجح الانتفاضة في دفع القوى السياسية والفصائل والسلطة إلى مستوى التوصل إلى برنامج وطني مشترك، كما أنها لم تنجح في التوافق على هدف الانتفاضة وأشكال خوض النضال، وبدا كأن هناك حالة استعصاء تعود أسبابها إلى تعدد الخيارات والاستراتيجيات والأجندات والحسابات الخاصة، فضلاً عن أثر العوامل الخارجية التي كانت تمنع التقاء من جرى تصنيفهم بـ "الإرهاب" بمن يوصفون بأنهم أصحاب الخيار السياسي، وبحيث تعذر اشتقاق صيغة تجمع بين المساومة والمقاومة.

### البعد المؤسسي للأزمة

منذ قيام السلطة جرى تحديد المهمات الوطنية على أنها استكمال لمرحلة التحرر، وبناء المجتمع الفلسطيني على أسس ديمقراطية عصرية.

لا شك في أن العلاقة متداخلة ومتبادلة التأثير بين البعدين التحرري والبنائي الديمقراطي، إذ ساهم تراجع المشروع التحرري في عرقلة عملية البناء، كما أدت عملية البناء المغلوط فيها إلى إضعاف النضال التحرري. ومن دون الخوض في مسيرة السلطة الوطنية، أو مكونات النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة البناء، فإنه يمكن القول، بثقة، إن تعثر التنمية، وغياب أسس العمل المؤسسي، وغياب آليات الديمقراطية والتغيير، وضعف مساهمة الأحزاب في عملية البناء، وما رافق ذلك من فساد وسوء إدارة، كل ذلك أدى إلى ضرب فكرة النموذج الذي كان مطلوباً منه استدرج تعاطف العالم حول فكرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه.

نعم لقد عملت إسرائيل بلا توقف على إضعاف السلطة، وعلى تعميق حالة الفوضى والفساد، وحرصت كل الوقت على مفاومة الأزمة الداخلية الفلسطينية، وقامت بتدمير كل مقومات التنمية، وعطلت الانتخابات الفلسطينية، وآليات التغيير، إلخ. لكن

ذلك يجب ألا يحجب الرؤية الأساسية التي تحمّل النظام السياسي الفلسطيني المسؤولية عن جملة التراكمات التي أدت إلى وقوع الأزمة.

فعلى صعيد السلطة، جرى تعطيل دور السلطة القضائية حتى أصبح القضاء العشائري أكثر فعالية وتأثيراً، وفقد المجلس التشريعي دوره الذي اقتصر على تشريع كثير من القوانين التي عطلت السلطة التنفيذية نقلها إلى أرض الواقع، بينما السلطة التنفيذية عاجزة عن تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني وعن الدفاع عنه.

كان في الإمكان إجراء الانتخابات العامة والرئاسية بمجرد انتهاء المرحلة الانتقالية سنة ١٩٩٩، لكن السلطة لم تبد أي رغبة في ذلك، ولم تجر الانتخابات المحلية منذ قيام السلطة حتى الآن، وجرى تعويم سلطة اتخاذ القرار الذي ظل بيد الرئيس عرفات.

حركة "فتح" أيضاً، وهي حزب السلطة، تعطلت فيها الانتخابات. فمنذ المؤتمر الخامس للحركة، قبل سبعة عشر عاماً، تجري الترقية إلى المواقع القيادية الشاغرة بالتعيين، وبالتالي تعطلت آلية الحركة والتغيير والتجديد، وعلى الوجهة ذاتها عانت النقابات والاتحادات الجماهيرية غياب الوحدة وآليات الديمقراطية، وتربعت عليها قيادات "تاريخية"، أعطت الأولوية لمواقعها الوظيفية رفيعة المستوى في السلطة على حساب دور هذه النقابات والاتحادات. ولم يكن حال الفصائل الأخرى، باستثناء القليل منها، أفضل من حال حركة "فتح" والنقابات، الأمر الذي أدى إلى ضعف حركة التجديد والتغيير الفكري والسياسي والتنظيمي، وبات كثير من الأحزاب والمسميات يعرف بأسماء أمنائه العاميين، أو رؤسائه. إن التذرع بالاحتلال والعدوان للهروب من إجراء الانتخابات لم يعد مقبولاً من الجماهير الفلسطينية؛ فإذا كان من الصعب إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ففي الإمكان إجراؤها على مستوى البلديات، والمجالس المحلية، أو كثير منها على الأقل، وفي الإمكان إجراؤها أيضاً في النقابات والاتحادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني. كما أن الانتخابات ممكنة، بطريقة أو بأخرى، على مستوى الفصائل، وخصوصاً قبل الانتفاضة.

وبسبب انغلاق آفاق التغيير والتجديد والتطوير، واستشراء الفساد والمحسوبية، وضعف الرقابة والمساءلة والشفافية، تعمقت الهوة بين الجماهير ومكونات النظام السياسية، ولا سيما السلطة، بما أنها التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن إدارة المجتمع الفلسطيني.

### البعد الاجتماعي للأزمة

إذا كان الوعي الاجتماعي يشكل، بمعنى أو بآخر، انعكاساً للواقع الاجتماعي فإن مكن وأساس الأزمة التي يعاني جرّاءها النظام السياسي الفلسطيني يعودان



بجذورهما إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني وخصائصه وإمكانات تحوله.

إن قراءة سريعة لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ستبين أن الاحتلال اعتمد سياسة منهجية، منذ سنة ١٩٦٧، من أجل تدمير مقومات قيام اقتصاد فلسطيني قادر على النهوض بأعباء التنمية، وتغيير البنية الاجتماعية.

لقد أدت السياسة الاحتلالية إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ووسعت الطبيعة الطفيلية للقوى العاملة، التي اعتمد القسم الأكبر منها على العمل داخل إسرائيل، وهو ما أدى إلى تعميق نمط العلاقات العشائرية، وجملة المفاهيم والقيم المرتبطة بها.

ولم يكن مصادفة أن ركزت إسرائيل عدوانها خلال مرحلة الانتفاضة على تدمير مقومات الاقتصاد الفلسطيني الناشئ، إذ تعمدت تغيير نمط الزراعة من خلال تجريف الأراضي، وتدمير التربة، واقتلاع الأشجار المثمرة، التي كانت تشكل جزءاً أساسياً من حركة التصدير إلى الخارج، فضلاً عن تدمير ورش العمل، والمشاعل، والمعامل، بحيث جرى تدمير قطاع النسيج والحدادة والخرابطة، إلخ.

خلال فترة الانتفاضة، وبسبب عدم قدرة السلطة الوطنية على حماية الاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلاً، جرت عملية إفقار واسعة للمجتمع الفلسطيني، الذي بات نحو ٧٠٪ منه يعاني الفقر والبطالة، وخصوصاً بعد أن أغلقت إسرائيل السبل أمام مئات الآلاف من العمال الذين كانت تستوعبهم في مزارعها، وفي قطاعها الخدمي، وفي قطاع البناء.

والحقيقة أن السلطة بدلاً من أن تعمل على تفكيك البنية العشائرية في المجتمع، وتغيير القيم التي تعبر عنها، ساهمت في تعميق هذه البنية، إلى حد أن العشيرة، لا العائلة، أصبحت الوحدة الأساسية في المجتمع التي تؤمن الحماية، وأحياناً المكانة، لأفرادها.

وخلال فترة الانتفاضة أيضاً اتسعت دائرة اقتناء السلاح العشائري، وتعمقت مفاهيم الثأر وأهمية القضاء العشائري والعلاقات الأبوية، وشهد المجتمع توترات عائلية كلما تراجعت اليد الاحتلالية ولو لبعض الوقت.

من المؤكد أن طريقة عمل النظام السياسي أدت إلى عودة العلاقات والمفاهيم العشائرية بقوة، كما أن هذه أثرت بدورها في البناء الفوقي، بصور شتى.

وإذا حاولنا أن نفحص خصائص النظام السياسي، بما في ذلك العقلية السياسية التي تدير المؤسسة الرسمية، والحزبية، والنقابية، فإننا سنجد أنها انعكاس طبيعي لخصائص المجتمع الفلسطيني. ولذلك كان من الطبيعي أن نلاحظ مسؤولية النظام

السياسي عن تراجع العلاقات الاجتماعية سلباً، لكن من دون أن نعفي الاحتلال من المسؤولية الأساسية.

## آفاق وإمكانات

### معالجة الأزمة

لا شك في أننا نعاين حالة معقدة إلى حد كبير بسبب التداخل الشديد بين العوامل الذاتية والعوامل الخارجية، والذي ينجم عنه تأثيرات متضاربة. وقد أدى مثل هذا التداخل إلى إرباك عملية الإصلاح، وحتى مفهوم الإصلاح، لكونه ضرورة داخلية، واستحقاقاً خارجياً في الوقت ذاته، على الرغم من اختلاف المفاهيم والدوافع والأهداف. على أنه بغض النظر عن هذا التعقيد فإن في وسعنا القول، بقدر كبير من الثقة، إن أزمة بنيوية على هذا المستوى لا يمكن معالجتها بقرارات وإجراءات جزئية، مهما يكن مداها.

قد تتم تهدئة الأزمة، والأرجح أن نشهد مساومات داخلية لتبريدها، لكنها ستعود لتنفجر في وقت آخر، وستظل تشكل عاملاً سلبياً في التأثير في مهمتي التحرر الوطني والبناء.

لعل السبيل إلى معالجة هذه الأزمة يكمن في إطلاق آلية التغيير عبر الانتخابات التي يجب أن تشمل كل مقومات النظام السياسي، وامتلاك الإرادة لإعادة بناء هذا النظام على أساس الفصل الحقيقي بين السلطات وفق صلاحيات محددة، جرى إقرارها من خلال القانون الأساسي، الذي يعتبر الدستور الموقت.

إلى ذلك الحين، يمكن البدء بعملية التغيير من خلال حوار وطني يهدف إلى بناء شراكة سياسية، تقوم على الاعتراف بالتعددية، ومغادرة سياسة الإقصاء والاستحواذ على القرار السياسي، وبما يضمن أن تأخذ عملية التغيير بعداً نضالياً حقيقياً يعزز منطق المقاومة؛ ذلك بأن الاحتلال يعمل بكل قوة من أجل إصلاح يخدم الأمن الإسرائيلي والمصالح الإسرائيلية.

هنا نعثر على جانب آخر من جوانب المسؤولية التي تتحملها القيادات السياسية للسلطة والفصائل، وحيث تحضر القدرة وتغيب الإرادة والرغبة في تحقيق وحدة وطنية حقيقية، كانت ولا تزال مطلوبة من أجل تعزيز النضال الوطني الفلسطيني على طريق الحرية والاستقلال. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>